مجتمع

بلغاريا تستخدم كلاباً بوليسية لإعادة المهاجرين

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن بلغاريا تطارد الأفغان وغيرهم من طالبي اللجوء، من خلال استخدام الكلاب البوليسية لدفعهم بشكل غير قانوني عبر الحدود للعودة إلى تركيا، وذكرت أن المهاجرين تحدثوا عن تعرضهم للضرب والسرقة وتجريدهم من ملابسهم. وقالت مسؤولة حقوق اللاجئين والمهاجرين في المنظمة ميشيل راندهاوا: «تقوم بلغاريا بشكل وحشي برد المهاجرين وطالبي اللجوء عبر الحدود مع تركيا»، مضيفة: «على الاتحاد الأوروبي أن يضمن توقفها على الفور عن عمليات الإعادة غير القانونية». (أسوشييتد برس)

السنغال: مصرع 11 رضيعاً في حريق مستشفى

لقي 11 رضيعاً مصرعهم في حريق اندلع في مستشفى بمدينة تيفاواني غربي السنغال، كما أعلن رئيس البلاد ماكي سال. وقال في تغريدة على «تويتر»: «تبلّغت لتوّي ببالغ الأسى والفزع أنّ 11 رضيعاً قضوا في حريق في قسم حديثي الولادة في المستشفى العمومي في تيفاواني». أضاف: «أتقدّم بأحرّ التعازي إلى أمهاتهم وعائلاتهم». من جهته، أعلن رئيس بلدية المدينة ديمبا ديوب عن «إنقاذ ثلاثة رضّع»، مشيراً إلى أنّ «الحريق نجم عن احتكاك كهربائي والنيران امتدت بسرعة كبيرة». وبحسب وسائل إعلام محلية، فقد دُشّن المستشفى أخيراً. (فرانس برس)

أوكلاهوما تحظر الإجهاض

صادق حاكم ولاية أوكلاهوما على قانون يحظر كلّ عمليات الإجهاض منذ الإخصاب، ليصبح بذلك هذا المعقل المحافظ في جنوب الولايات المتحدة الأكثر تشدّداً في البلاد لناحية شروط الإنهاء الطوعي للحمل. وقال حاكم الولاية الجمهوري كيفن ستيت في بيان: «وعدت سكّان أوكلاهوما بأنّني سأوقّع، بصفتي حاكماً، أيّ قانون مؤيّد للحياة يحال إليّ، وأنا فخور بأنني وفيت بهذا الوعد اليوم»، مضيفاً: «في أوكلاهوما، سندافع دائماً عن الحياة». والقانون الذي أقرّته أوكلاهوما مستوحى من قانون كانت قد أقرّته ولاية تكساس في سبتمبر/ أيلول الماضي، ويسمح لأيّ شخص، حتى ممّن لا صفة له، برفع دعوى قضائية ضدّ نساء خضعن لعمليات إجهاض أو أشخاص أجروا هذه العمليات. وكانت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية قد أعلنت في وقت سابق أنّ المحكمة الأميركية العليا تعتزم إلغاء الحكم التاريخي الذي أصدرته عام 1973، واعتبرت فيه أنّ حقّ النساء في الإجهاض مكرّس في دستور البلاد، وقالت إنّ معلوماتها تستند إلى مسوّدة قرار مؤرّخة في 10 فبراير/ شباط الماضي ما زالت مدار نقاش بين أعضاء المحكمة بانتظار صدوره بصيغته النهائية قبل نهاية يونيو/ حزيران المقبل. وإذا أقرّت المحكمة العليا هذا القرار بصورة نهائية، فستعود الولايات المتحدة إلى الوضع الذي كان سارياً قبل 1973، عندما كانت كلّ ولاية حرّة في أن تسمح بالإجهاض أو تحظره.

(فرانس برس)

(كريغ هودسون/ Getty)

700 ألف طفل سوري يواجهون الجوع

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

أكدت منظمة الصحة العالمية في تقرير أصدرته في 19 مايو/ أيار الجاري أن 700 ألف طفل سوري يواجهون الجوع بسبب تدهور الأوضاع وتفاقم المشاكل المعيشية، لا سيما في مناطق شمال شرقي البلاد. وفيما تعمل المنظمة لتوسيع قطاع الكشف، وتبذل جهوداً كبيرة لتعزيز الوقاية من أمراض سوء التغذية لدى الأطفال عبر محاولة توفير إمدادات حيوية، بادرت إلى تقسيم سوء التغذية إلى فئتين، تشمل الأولى نقص التغذية الذي يؤدي إلى إصابات بقصر القامة والهزال والنقص في الوزن، والثانية نقص المغذيات الدقيقة من معادن وفيتامينات مهمة.

وذكرت المنظمة أن عائلات عدة لا تستطيع الوصول إلى المأكولات التي تحتوي مكونات غذائية عالية، منها الفواكه الطازجة والخضار والبقوليات واللحوم والحليب. وحددت أسباب زيادة معدلات سوء التغذية بتدهور الصحة والخدمات والأزمة الاقتصادية، إلى جانب انخفاض القوة الشرائية وصعوبة الوصول إلى مياه آمنة.

وقدرت عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية مباشرة خلال عامي 2022 و2023 بنحو 5,5 ملايين شخص، «منهم أمهات وأطفال تتراوح أعمارهم بين أسابيع و59 شهراً، نصفهم في منطقة شمال شرقي سورية». ولفتت إلى أن الإصابات بسوء التغذية في هذه المنطقة هي ضعف ما في باقي المناطق، وبينها الحسكة ودير الزور والرقة. وتتخذ المنظمة خطوات لمواجهة التدهور الغذائي، بينها إطلاق برامج الخدمة الغذائية بهدف كشف حالات سوء التغذية مبكراً، وتلبية الحاجة إلى منع سوء التغذية لدى الرضع والأطفال الصغار التغذية الاستشارة، وتنفيذ مبادرة المستشفيات الصديقة للأطفال.

والعام الماضي، أجرت المنظمة في 968 مركزاً تابعة لها فحوصات لنحو 1,016 مليون طفل دون الخامسة من العمر، و21,865 يعانون من سوء تغذية حاد، وأحالت 1477 منهم إلى مراكز علاج. وقدمت منذ يناير/ كانون الثاني 2021 حتى نهاية فبراير/ شباط 2022 في 66 مركزاً صحياً و4 مراكز لتحقيق الاستقرار ومستشفيان صديقان للأطفال إجمالي 109,191 خدمة تغذية في 72 منشأة صحية شمال شرقي سورية، كما دربت 100 عامل صحي عام 2021، ووفرت مراقبة ودعماً لوجستياً شمل أدوات قياس وتسجيل وجمع وتحليل بيانات».

وأعلنت المنظمة تقديم 84,161 خدمة فحص في 66 مركزاً صحياً، واكتشاف 3012 حالة سوء تغذية حاد بنسبة 3,7 في المائة، منها لـ 2399 شخصاً عانوا من سوء تغذية حاد المعتدل، وأحالتهم إلى مراكز العيادات الخارجية بدعم من وكالات الأمم المتحدة. كما شخصت 612 حالة سوء تغذية حاد من دون مضاعفات، وأحالتها على مراكز العيادات الخارجية المدعومة من قبل باقي وكالات الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنها عالجت 655 حالة في مراكز تحقيق الاستقرار في 4 مستشفيات تدعمها المنظمة. وتدعم المنظمة 4 مراكز لتحقيق الاستقرار في الحسكة والقامشلي ودير الزور والرقة بمنطقة الطبقة حيث انخفض معدل الوفيات نحو 2,9 في المائة. يقول الطبيب المتخصص في أمراض النساء والأطفال رضوان محمد لـ«العربي الجديد»: «يؤثر سوء التغذية على الأطفال ونموهم الطبيعي، والحوامل والمرضعات في شكل بالغ. وقد يحتاج المرضى إلى تثبيت الطعام، والاهتمام بتعويض النقص في المكملات الغذائية بحسب العناصر الناقصة في الجسم من كالسيوم وحديد وفوليك ومجموعة فيتامينات «بي»، وتأمين متطلبات أخذها في شكل روتيني». ويشير إلى وجود أسباب خارجية وداخلية أخرى لسوء التغذية تتعلق بنوعية الطعام وكميته، وعدم حصول الجسم على كفايته من المواد الغذائية، والعناصر الضرورية للنمو ومناعة الجسم.

وتكشف مصادر محلية في المنطقة لـ«العربي الجديد» أن «سوء التغذية مرتبط بعوامل طبيعية، منها انحسار كميات الأمطار في المناطق الزراعية خلال السنوات الماضية، وارتفاع الأسعار، والحرمان من الدخل نتيجة ضعف فرص العمل، إلى جانب نقص كميات مياه الشرب، خاصة في مدينة الحسكة، وارتفاع درجات الحرارة والخدمات الصحية المحدودة.

من جهته، يقول عبد الله خليف الذي يعيش في منطقة خويتلة الريفية شرقي القامشلي لـ«العربي الجديد»: «يعاني أطفالي وزوجتي من سوء تغذية، إذ أن الجفاف والأزمات جعلتنا نفقد عملنا في الزراعة». ويخبر أن الطبيب وصف لطفليه أدوية وفيتامينات ومقويات سعرها مرتفع للغاية، و«أنا لا أعرف كيف سأوفرها».

دعم برامج التغذية

أكدت منظمة الصحة العالمية أنها ستواصل دعم برامج التغذية في شمال شرقي سورية، من خلال توسيع نطاق مراقبة تغذية الأطفال الرضع والصغار، وزيادة عدد المراكز من 66 إلى 95، والعمل لتوفير معدات لمراكز الاستقرار والترتيبات اللوجستية اللازمة لإنقاذ حياة الحالات المعقدة من سوء التغذية الحاد.

تحقيق

تؤكد المشاكل العالقة أمام القضاء المصري حاجة المجتمع إلى قانون جديد للأحوال الشخصية. وفي ظل التزام الدستور مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، لا بدّ أن تتوافق الحكومة والبرلمان مع الأزهر على التعديلات المطلوبة

قانون الأسرة
برلمان مصر يربط أي تعديل بالأزهر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أبلغت مصادر في مجلس النواب المصري «العربي الجديد» أن رئيسه حنفي جبالي، اجتمع، على هامش جلسات الدورة الحالية للبرلمان التي تستمر حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل، مع رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون التشريعية، إبراهيم الهنيدي، ورئيس لجنة التضامن الاجتماعي عبد الهادي القصبي، وطالبهما بنقل تعليمات إلى أعضاء اللجنتين بعدم التحدث لوسائل الإعلام عن أي اقتراحات لتعديل قانون الأحوال الشخصية (الأسرة)، حتى انتهاء الدورة.

ونقلت المصادر عن جبالي قوله للهنيدي والقصبي: «لا مجال لمناقشة أي تعديلات مقترحة على قانون الأحوال الشخصية، خلال الفترة الباقية من الدورة البرلمانية، بسبب انشغال لجان البرلمان بمناقشة بنود الميزانية الجديدة للدولة، تمهيداً لاعتمادها قبل بدء العام المالي في الأول من يوليو (تموز) المقبل». وكشفت أن جبالي رفض مناقشة التعديلات على قانون الأسرة إلا بعد أخذ رأي الأزهر الشريف، وإعلان موافقته على اقتراحات التعديل بعد منح رأيه الشرعي الخاص بحذف اقتراحات، أو إضافة أخرى أو إجراء تعديلات عليها، في ضوء التزام مجلس النواب المادتين الثانية والسابعة من الدستور، وتمسكه بتجنب الصدام مع المؤسسة الدينية الأهم في البلاد.

وتنص المادة الثانية من الدستور المصري على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، فيما تخوّل المادة السابعة الأزهر الإشراف على كل جوانب التشريع، «لكونه المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم».

رؤية المجلس القومي للمرأة

وأشارت المصادر إلى أن «جبالي أوضح أيضاً أن رؤية المجلس القومي للمرأة حول تعديل قانون الأسرة ستؤخذ في الاعتبار خلال مناقشة القانون المرجحة نهاية العام الجاري، شرط أن يعلن الأزهر موقفه الصريح منها». ونقلت عنه قوله: «ليس الأزهر الشريف جهة تشريعية، لكن القانون يرتبط بمبادئ الشريعة الإسلامية، ويخشى الطعن بعدم دستورية أحد مواده إن خالفت هذه المبادئ». وتتضمن رؤية «المجلس القومي للمرأة» نقاطاً كثيرة مثيرة للجدل تميل غالبيتها لمصلحة حقوق النساء، ومنها «الحق في الكد والسعاية، واستقلال الذمة المالية للزوجين، والتحقق من موافقة الزوجة الأولى على الزواج الثاني لزوجها، ومنح الولاية للمرأة الراشدة بحسب اختيارها ومصلحتها، بما يشمل عقد زواجها بنفسها». كذلك عرضت هذه الرؤية «لإمكان كشف الحسابات المصرفية للزوج، وضمان الحقوق المالية للمرأة في المتعة والمؤخر، وعدم سقوط حضانة الأبناء بالنسبة إلى الأرمل أو الأرملة، وإلغاء أحكام الطاعة التي تمنح الزوج حق رفع دعوى».

وتحدثت المصادر البرلمانية نفسها عن أن «تجميد مشروع قانون الأسرة الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان في فبراير/ شباط 2021، يعود إلى اعتراض الأزهر على الكثير من مواده، ولا سيما تلك المتعلقة بتنظيم الخطبة، وعقد الزواج وآثاره وأحكامه، والطلاق والنفقة والحضانة، لكن مواضيعه طُرحت مجدداً للنقاش بعدما قدم نواب اقتراحات لتعديل القانون، إثر عرض مسلسل «فاتن أمل حربي» خلال شهر رمضان الأخير». وأثار المسلسل الذي أدت الممثلة نيللي كريم دور بطلته، جدلاً كبيراً خلال عرضه، باعتباره يدين تشريعات مصرية خاصة بالمرأة المعيلة، وحقوقها بعد الطلاق، ما رفع سقف التوقعات لدى البعض بإمكان تغيير بعض القوانين، وهو ما حصل بعد عرض فيلم «أريد حلاً» للممثلة الراحلة فاتن حمامة دور البطولة فيه عام 1979، حين جرى تعديل قانون الأحوال الشخصية.

اعتراض الأزهر جمّد مشروع قانون الأسرة الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان (إسلام صفوت/ Getty)

222,000
عدد حالات الطلاق في مصر عام 2020، في مقابل 876 ألف حالة زواج، بنسبة تتجاوز 25 في المائة

السيسي والأزهر

وفي مداخلة هاتفية مع قناة «صدى البلد» في 10 مايو/ أيار الجاري، قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن «المرأة المصرية مظلومة، وقضايا الأحوال الشخصية من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع، وتؤثر بمستقبله في شكل أو آخر». وجدد دعوته إلى إعداد تشريع جديد للأحوال الشخصية «يُلزم الجميع بحل قضايا الأسرة، وذلك بمشاركة الحكومة والبرلمان والأزهر وكل مؤسسات المجتمع، من أجل الوصول إلى قانون متزن وعادل يراعي مصالح الجميع».

وسبق ذلك قول السيسي في 11 سبتمبر/ أيلول 2021 «إنه تجنب الصدام مع مؤسسة الأزهر بعدما رفضت طلبه عدم اعتماد الطلاق الشفهي في حال عدم توثيقه». وأضاف: «تحدثت كثيراً عن تجديد الخطاب الديني، ورفضت التمسك برأيي في مواجهة المؤسسة التي عارضته، وتعمدت شخصياً ترك الموضوع يتفاعل في المجتمع لمنع الصدام، واحترام منطق الزمن والتغيير». وتكشف إحصاءات أصدرها المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، وهو هيئة حكومية، وجود أكثر من مليون قضية لأحوال الشخصية أمام المحاكم التي لم تفصل فيها، في وقت تجاوز عدد حالات الطلاق 222 ألفاً خلال عام 2020 مقابل 876 ألف حالة زواج، أي بنسبة تجاوزت 25 في المائة.

مشروع الحكومة

وينص مشروع القانون الذين أعدته الحكومة على «منح المرأة التي تزوج زوجها عليها حق طلب الطلاق منه إذا لحق بها ضرر مادي أو معنوي يمنع استمرار العشرة بينهما، حتى في حال لم تشترط في العقد ألا يتزوج عليها. وللزوجة الجديدة أن تطلب الطلاق إذا لم تعلم بأنه متزوج من أخرى، ثم تبين العكس. وإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلقة بائنة». ولحظ مشروع القانون أيضاً تقديم حضانة الأب إلى المرتبة الرابعة (بعد الأم ووالدة الأم ووالدة الأب)، وتوقيع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، ودفع غرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه (2700 دولار)، ولا تزيد على 200 ألف جنيه (أكثر من 10,800 دولار) لكل زوج أو شخص شارك في زواج طفل لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، والحكم على المأذون أو الموثق بالعزل، وفي مواجهة ظاهرة السفر مع الأطفال إلى الخارج، اقترح مشروع القانون بـ «عدم جواز تغيير اسم المحضون أو سفره إلى خارج البلاد بمفرده، أو برفقة الحاضن، إلا بناء على موافقة موثقة من الوالدين». وحدد انتهاء حق الحضانة بـ «بلوغ الصغير سن الـ 15، حين يخيره القاضي بالبقاء مع الحاضن من دون أجر حضانته».

قصة لاجئة

«مات والداي غريبين في لبنان. ماتا حزناً لأنّهما تركا أرضهما وبيتهما، إذ كان والدي فلاحاً يأكل ويعيش من خير أرضه»

آمنة فرج
مات والداي حزناً في لبنان

صيدا ـ **انتصار الدنان**

«لا أعرف شيئًا عن بيتي وأرضي في فلسطين. أمكث في لبنان منذ وعيت على الدنيا، وحفظت معالم المكان الذي عشت فيه». هذا ما تقوله الحاجة آمنة فرج التي حرمت مثل لاجئين فلسطينيين آخرين من البقاء في وطنهم بعد ولادتهم، بسبب استيلاء العدو الصهيوني على أراضيهم، وطردهم منها تحت القصف.

لا تفكر آمنة المتحدرة من بلدة صفورية بفلسطين وتقيم في مخيم عين الحلوة بمدينة صيدا اللبنانية في العودة إلى فلسطين. تجاوزت سن السبعين، علماً أنّها ولدت في فلسطين وخرجت منها يوم النكبة عندما كانت في عامها الأول. تقول لـ«العربي الجديد»: «عشت حياة مريرة يتيمة محرومة من أمي وأبي، فعندما خرجنا من فلسطين إلى جنوب لبنان ثم إلى مخيم نهر البارد شمال لبنان، مات أبي حين كنت في الثالثة ثم لحقت به أمي، فبقيت مع شقيقي الوحيد وشقيقاتي الثلاث، وظللنا وحدنا في المخيم من دون أن يتواجد أحد لرعايتنا، واقمنا في بيت متواضع حيث اهتمت بنا جارة كانت تحن علينا وتطعمنا ما تعده لأسرتها. كانت حياتنا تعيسة جداً، عشنا فقراء لا معيل لنا، وقتل شقيقي خلال معارك نهر البارد عام 2007، وقبلها أختي التي تصعرني بعام خلال الاجتياح الصهيوني لمخيم عين الحلوة عام 1982». تضيف: «لم أتعلم لأنّ لا أحد يهتم بي، لكنّ شخصاً علمني كيف أكتب اسمي حين كبرت. أيضاً، لم أزاول أية مهنة فعشت فقيرة ولا أزال». في سن الـ18، تزوجت آمنة من ابن عمها، وانتقلت للعيش معه في مخيم عين الحلوة. وتقول: «عاملني زوجي أفضل معاملة، ولم يجعلني أحتاج إلى أي إنسان على وجه الأرض، لكنني لم أنجب، ورغم الضغوط المستمرة عليه للزواج بامرأة أخرى لإنجاب أولاد، إلا أنه رفض الأمر دائماً. وقد عشت معه 30 عاماً من دون أن ينقصني شيء، ثم مرض وتوفي فتغيرت أحوالي وعدت إلى حياة الفقر والعوز من دون معيل، علماً أن زوجي لم ينضم إلى أي فصيل كي يكون لديه راتب، وأنا أسكن في بيت ملاصق لبيت أخي زوجي الذي تقدم عائلته الطعام لي. هذه حياتي سلسلة من القهر والعذاب واليتم، وأعيش اليوم حالة فقر مدقع، إذ لا يقدم أحد شيئًا لي، وأعلم أن أحوال الناس صعبة. لا أمنيات لي، لكنني أتمنى أن تتحسن الأوضاع كي يستطيع الناس العيش في شكل أفضل».

وعن فلسطين تقول: «لا أعرف شيئاً عن بلدتي صفورية. وكلّ ما يربطني بها هو ولادتي، وذكرياتي التعيسة التي عشتها في اللجوء، حياة اليتم والفقر. مات والداي غريبين في لبنان. ماتا حزناً لأنّهما تركا أرضهما وبيتهما، إذ كان والدي فلاحاً في أرضه التي يأكل ويعيش من خيرها».

ليبيا: عدم تطبيق القانون يقتل العارة

طرابلس ـ **أسامة علي**

تشهد ليبيا ارتفاعاً في نسبة حوادث السير والدهس كنتيجة متوقعة لغياب القانون والانفلات الذي تعيشه البلاد منذ سنوات، وكثيراً ما يتعرض المارة للإصابة أو القتل نتيجة دهسهم بسبب عدم التزام سائقي السيارات بقوانين السير، وعدم التقيد بالسرعة المسموحة. وخلال الأشهر الماضية، لا يكاد يمر أسبوع من دون تسجيل حالة وفاة لمواطن دهساً على قارعة الطرقات. مؤخراً، أعلنت مديرية أمن العاصمة طرابلس وفاة رجل خمسيني في حادث سير وسط العاصمة طرابلس، موضحة أن الحادث كان «نتيجة فقدان السيطرة على عجلة القيادة لإحدى المركبات ودخولها الاتجاه المعاكس، ما أسفر عن وفاة شخص». والأسبوع الماضي، أشارت مديرية أمن سرت (وسط شمال البلاد) إلى إصابة طفل إصابات خطيرة بعدما صدمته سيارة لاذ سائقها بالفرار، في وقت نقل الطفل إلى مستشفى المدينة لإسعافه. وخلال شهر إبريل/ نيسان الماضي، جرى تسجيل العديد من الوفيات بسبب حوادث الدهس، منها وفاة مواطن وإصابة اثنين آخرين في طرابلس بسبب اصطدام سيارة بأخرى نتيجة السرعة، بحسب بيان مديرية أمن طرابلس في الـ23 من الشهر المذكور. وفي اليوم الذي سبقه، سجلت المديرية نفسها وفاة شاب في مقتبل العمر إثر دهسه من قبل سيارة كان سائقها يقودها بسرعة عالية، قبل أن يلوذ بالفرار. وفي منتصف الشهر نفسه، أعلنت مديرية أمن طرابلس وفاة امرأة بعدما صدمتها سيارة في حي غوط الشعال، في وقت سلم السائق نفسه للشرطة. ومطلع الشهر نفسه، سجلت مديرية أمن طرابلس مقتل شخص في منطقة عين زارة بالعاصمة طرابلس، إثر دهس سيارة له لدى عبوره طريقاً فرعياً للوصول إلى مسجد في المنطقة، كما اعتقل شخص في مدينة مصراتة، شرق طرابلس، بتهمة دهس شخص قتل على أثرها. وفي فبراير/ شباط الماضي، تداولت وسائل إعلام خبر وفاة رجل سبعيني دهسته سيارة عبرت بسرعة زائدة منطقة الأحياء البرية بالعاصمة طرابلس.

ولا يسلم شرطيو المرور من حوادث مماثلة نتيجة القيادة بسرعة زائدة. وأعلنت مديرية أمن طرابلس أن سيارة مسرعة صدمت دراجة نارية قادها شرطي مرور على طريق سريع لدى تاديته عمله، ما أصابه بكسور وجروح متفاوتة. ويؤكد زكريا الأزرق، وهو شرطي مرور يقف في أحد الطرقات الرئيسية بحي الفرناج في طرابلس، أن حوادث الدهس تزداد بسبب سرعة بعض السائقين الذين لا يردعهم شيء. ويقول لـ«العربي الجديد» إن «عملنا يعتمد على تنظيم حركة السير في الأماكن المكتظة، لا سيما في أوقات الذروة، لمواجهة الازدحام»، مضيفاً: «ننجح في الكثير من الأحيان من دون تسجيل حوادث تؤدي إلى خسائر بشرية في المناطق التي نعمل فيها». ويؤكد أن ارتفاع أعداد الوفيات من جراء الدهس تحدث في المناطق المفتوحة حيث يمكن للسائق زيادة سرعته، أو في الأوقات التي تكون فيها الطرقات فارغة كفترات المساء أو الليل».

وفي وقت يقول الأزرق لـ«العربي الجديد» إنّ تسجيل المخالفات المرورية أصبح نادراً، ينتقد المواطن عادل المشرم، الذي يعيش في طرابلس، الجهات الأمنية وعناصر الشرطة كونهم يشاركون في تفاقم المشكلة، لافتاً إلى أن الإعلان عن وفيات في حوادث الدهس عادة ما يكون من قبل مديريات الأمن، ولا يتضمن معلومات عن عقوبة الجناة أو مصيرهم أو إذا ما كانوا قد اعتقلوا أم لا. ويقول لـ«العربي الجديد» إن «بيان العقوبات يشكل رادعاً معنوياً في أذهان الناس، ويعد تحذيراً للسائقين بأن من يتجاوز السرعات القانونية يكون مصيره كمصير الذين عوقبوا أو سيعاقبون»، معتبراً أنه «من المهم التذكير بشكل العقوبات». ويؤكد المشرم ضرورة تخصيص برامج توعوية يقدمها رجال الشرطة، تتحدث عن آثار مثل هذه الجرائم والعقوبات التي يواجهها الأشخاص الذين يتجاوزون القانون. يضيف: «من المهم أيضاً أن تتضمن تلك البرامج والتغطيات الإعلامية زيارات إلى المراكز الصحية التي تعالج ضحايا حوادث المرور، ولقاء أهالي المتوفين بها في محاولة لإيقاظ ضمائر من لا يتفهم خطورة قيادة السيارات بسرعات عالية والنتائج الكارثية التي قد تؤدي إليها». ويطالب المشرم بمحاربة وإلغاء أعراف اجتماعية تنتشر في الأرياف، تعتبر تقديم المتضرر شكوى في حق من اضر به عيباً اجتماعياً. وعادة ما يكون البديل مصالحة اجتماعية أصبحت لا تؤدي غرضها بل تزيد من احتمال وقوع حوادث.

يشار إلى أن الإحصاء الأخير لعدد وفيات حوادث السير الذي نشرته السلطات الليبية يعود إلى عام 2020، حين حدد الرقم بـ 1761. ولا تتوقف وسائل الإعلام الليبية عن نقل الأنباء عن حوادث السير وضحاياها من قتلى وجرحى، والتي لا تستند مصادرها إلى تقارير السلطات الأمنية لوزارة الداخلية التي توقفت فعلياً منذ أكثر من عام عن نشر الإحصاءات السنوية لقتلى حوادث المرور.

تشكل العقوبات رادعاً معنوياً في أذهان الناس

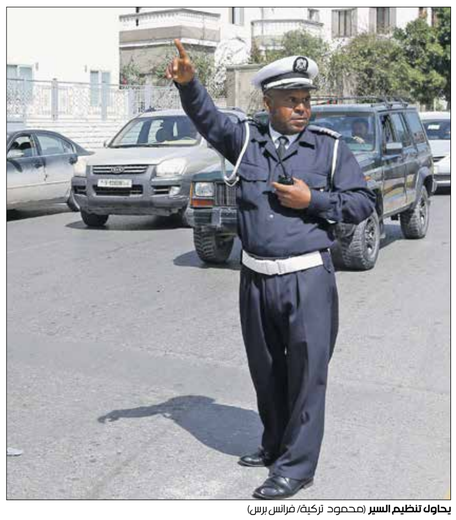
يحاول تنظيم السير (محمود تركية/ فرانس برس)

غياب الرقابة يهدّد مباني إيران

أدّى سقوط برج «متروبل» حديث الإنشاء، والمكون من عشرة طوابق في مدينة عبادان جنوب غربي إيران، الأحد الماضي، عادت التساؤلات إلى أذهان الإيرانيين عن تكرار هذه الحوادث، وقد عكستها تعليقاتهم الغاضبة من جراء حادث سقوط البرج واتهامهم الجهات المعنية بشؤون البناء والإنشاء بالتسبب في سقوطها بعدما سمحت بافتتاح «متروبل»، بينما لم تستوف العمارة المعايير المعتمدة السليمة. كذلك تجاهلت هذه الجهات التحذيرات من المخاطر التي تتهددها نتيجة مخالفات عدة.

صباح الأحد الماضي، توجهت الأنظار نحو مدينة عبادان مع انتشار نبأ سقوط برج «متروبل» التجاري فيها، والحديث عن عشرات القتلى والجرحى ووجود العشرات تحت الركام. وبدأ الإيرانيون يتابعون الحادث بصدمة وحزن عميقين، حابسين أنفاسهم بانتظار معرفة مصير العالقين تحت الأنقاض في الطبقات تحت الأرض. وتجمعت أسر هؤلاء وأقاربهم أمام المبنى المنهار عسى أن يخرج أبناؤهم أحياء. خلّف الحادث المروع 19 قتيلاً و37 جريحاً.

أعاد حادث «متروبل» إلى أذهان الإيرانيين حادثاً مشابهاً آخر كان أكثر إيلاماً، وهو انهيار برج «بلاسكو بيلدينغ» للملابس بسبب حريق ضخم خلال عام 2017، بعد 54 عاماً من تشييده. وخلّف هذا الحادث أيضاً 26 قتيلاً، من بينهم 16 من قوات إطفاء الحرائق و235 مصاباً، وسبّب فقدان نحو 3 آلاف عامل أعمالهم، فضلاً عن خسائر مالية كبيرة. واللافت في هذه الحوادث أن تحذيرات عدة سبقت وقوعها، لكن السلطات المعنية بالبناء، وخصوصاً البلدية، لم تعرها اهتماماً، الأمر الذي يكشف عن جزء مهم من أسباب وقوع هذه الانهيارات، بالإضافة إلى سر غضب الشارع سريعاً بعد كل حادث من هذا النوع.

وتُعدّ المخالفات من أهم أسباب تكرار هذه الحوادث في إيران، سواء مخالفات في مرحلة قبل البناء مثل إصدار تراخيص الإنشاء على أراض غير صالحة، أو في أثناء البناء مثل عدم مراعاة المعايير السليمة، أو بعد الإنشاء كعدم تحديث أنظمة السلامة من الحرائق وعدم ترميم المباني القديمة التالفة. ولا توجد أرقام رسمية دقيقة عن المباني المهددة بالانهيار في عموم إيران. لكن بحسب المتحدث باسم منظمة إطفاء الحريق الإيرانية، مجتبى خالدي، أجرت المنظمة تقييماً لأكثر من 33 ألف مبنى قديم مؤلف من طبقات لها استخدامات مختلفة، ليتبين أن أكثر من 3 آلاف منها تواجه مخاطر، وأنها غير آمنة، وتحتاج إلى إجراء عمليات تقويم عاجلة، مشيراً إلى أن من بينها 129 مبنى مصنفاً على أنه الأكثر عرضة للمخاطر. وما يفاقم من مخاطر مخالفات البناء في إيران، وينذر بكوارث محتملة مستقبلاً، أن أكثر من 68 في المائة من مساحتها تقع على خطوط زلزالية، كما يقول مدير قسم الزلازل في مركز البحوث لوزارة المواصلات والسكن وبناء المدن علي بيت اللهي. ويؤكد أن نحو 8 ملايين وحدة سكنية بلا هيكل حديدي تقع في مساحات أكثر عرضة للزلازل. ويوضح في حديثه لوكالة «إيسنا» الإيرانية أنّ 101 برج في طهران أنشئت على خطوط الزلزال الرئيسية، فضلاً عن بناء 55 مبنىً شاهقاً في منطقة الخطوط المتوسطة و16 مبنىً في منطقة الخطوط الفرعية. إلا أن سوق طهران الكبير التاريخي الذي يمثل عصبة التجارة والاقتصاد الإيرانية، يبقى من أكثر المباني والأبراج عرضة للخطر. تقول عضو مجلس بلدية العاصمة زهراء شمس إن هذا السوق يواجه ثلاثة مخاطر، هي تداعي السوق الشديد والاكتظاظ السكاني الشديد والحريق، لكونه يقع في منطقة تكثر فيها الأنشطة التي قد تؤدي إلى اندلاع حرائق.

من جهته، يعزو أمين جمعية مهندسي إيران المستشارين سعيد سادات نيا، في حديثه لـ «العربي الجديد»، السبب الأساسي لوقوع حوادث المباني إلى «الاقتصاد الريعي» والفساد في إيران، قائلاً إن ذلك طاول قطاع السكن والعقارات، فظهر مستثمرون غير مهنيين في هذا القطاع حاصلين على امتيازات غير قانونية، وباتوا يحتكرون قطاع البناء ويُنشئون مباني غير صالحة وغير آمنة. يضيف أن هذه الطبقة من المستثمرين لا تهمها سلامة المباني وجودتها، بل الحصول على المزيد من المال بوسائل غير قانونية، لافتاً إلى أن «المشكلة الأساسية في قطاع البناء هي أن الأرض تحولت إلى مجرد سلعة، والسكن إلى مجرد سلعة، وليس مكاناً سليماً للسكن والإقامة». يضيف أن هذا القطاع بات ضحية «البورجوازية والنفعية».

يتابع سادات نيا قائلاً إن البعض يحمّل قطعة الأرض أكثر مما تحتمل، بغية تحصيل أكبر قدر ممكن من الأرباح، مؤكداً أن «الهندسة المعمارية باتت تفقد مكانتها الثقافية والتاريخية لدى البعض، واستبدل ذلك بالسعي لتحقيق أرباح فقط وإنشاء وتدشين سريع للمباني، للوصول إلى تلك الأرباح بأقصى سرعة». في هذا الإطار، يشير أمين جمعية مهندسي إيران المستشارين في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى مالك برج «متروبل» حسين عبد الخالق الذي أعلنت السلطات الإيرانية وفاته في حادث انهيار البرج، قائلاً إنه سبق أن أنشأ مبنىً آخر من ستة طوابق، لكنه انهار.

فسبكة

كثيرة هي المشاكل والأزمات التي يعيشها الليبيون في يومياتهم، وتتفاقم في ظل عدم وجود أي رادع. وكثيراً ما يشكو مواطنون من خلال صفحاتهم على «فيسبوك» من عدم الالتزام بقوانين السير، الأمر الذي يؤدي الى حوادث سير واحياناً إصابة أو مقتل أشخاص. ويقول البعض إن الاستهتار بأرواح الناس وعدم المحاسبة يساهمان في زيادة أعداد الضحايا، محملين السلطات المسؤولية بسبب الإهمال وعدم التشدد في تطبيق القوانين وفرض العقوبات بحق المخالفين.

ما بقي من برج «متروبل» (فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني